الأمم المتحدة
EP

UNEP/MED IG.25/26

خطة عمل البحر الأبيض المتوسط
اتفاقية برشلونة

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

6 تشرين الأول/أكتوبر 2021
الأصل: اللغة الإنجليزية

الاجتماع الثاني والعشرون للأطراف المتعاقدة في اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط وبروتوكولاتها

أنطاليا، تركيا، 7-10 كانون الأول/ديسمبر 2021

البند 3 من جدول الأعمال: القرارات المواضيعية

البند 5 من جدول الأعمال: الجلسةالوزارية

النتائج الإجمالية المستخلصة من الحالة العامة للتقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها: تحليل المعلومات المذكورة في التقارير الوطنية لفترة السنتين 2018-2019

لأسباب تتعلق بالبيئة والاقتصاد في التكاليف، يتم طباعة هذا المستند بعدد محدود. ويرجى من المندوبين التكرم بإحضار نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية.

مذكرة الأمانة العامة

تتمثل مهمة اجتماعات الأطراف المتعاقدة، وفقاً للمادة 18 (2) من اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط (اتفاقية برشلونة)، في أن يظل تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها قيد المراجعة ، ولا سيما التقارير المقدمة من الأطراف المتعاقدة بموجب المادة 26. حيث أنه بموجب المادة 26 من اتفاقية برشلونة، تُحيل الأطراف المتعاقدة للمنظمة تقارير عن: (أ) التدابير القانونية والإدارية وغيرها من التدابير التي اتخذتها من أجل تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها والتوصيات التي اعتُمِدَت في اجتماعاتها و(ب) فعالية التدابير المتخذة على هذا النحو، والمشكلات التي واجهتها في تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها.

ومن خلال تقديم تقارير التنفيذ الوطنية، فإن الأطراف المتعاقدة لا تفي بالتزاماتها المتعلقة بتقديم التقارير وفقاً للمادة 26 من اتفاقية برشلونة والمواد ذات الصلة ببروتوكولاتها فحسب، بل هي أيضاً تُقَدّم لاجتماعات الأطراف المتعاقدة أداة ضرورية للحفاظ على تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها قيد المراجعة.

في قراره رقم IG.23/1، طلب الاجتماع العشرون للأطراف المتعاقدة (COP 20) (تيرانا، ألبانيا، 17-20 كانون الأول/ديسمبر 2017) من الأمانة أن تقدم إلى كل اجتماع للأطراف المتعاقدة، على أساس تحليل للمعلومات الواردة في التقارير الوطنية، تقريراً عن التقدم العام الذي تم إحرازه في المنطقة، بما في ذلك على المستويين القانوني والمؤسسي، في تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها إلى جانب مقترحات لاتخاذ المزيد من التدابير، حسب الضرورة.

واستجابةً لهذا الطلب، أعدت الأمانة العامة والأطراف المشاركة في خطة عمل البحر الأبيض المتوسط تقرير "*الحالة العامة للتقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها: تجميع المعلومات المذكورة في تقارير التنفيذ الوطنية لفترة السنتين 2018-2019 (محدَّثة)*"، الواردة في الوثيقة UNEP/MED IG.25/Inf.8. وقد أُعِدَّ تقرير الحالة العامة على أساس المعلومات الواردة في تقارير التنفيذ الوطنية لفترة السنتين 2018-2019، التي قدمتها الأطراف المتعاقدة من خلال نظام تقديم تقارير اتفاقية برشلونة الجديد عبر شبكة الإنترنت بتاريخ 4 تشرين الأول/أكتوبر 2021. ويُقَدّم التقرير لاتفاقية برشلونة ولكلٍ من بروتوكولاتها تقييم شامل عن وضع التقدم المحرز في التنفيذ والنتائج الإجمالية الرئيسية ذات الصلة، والواردة في هذه الوثيقة المقدمة للاجتماع الثاني والعشرين للأطراف المتعاقدة (COP 22) (أنطاليا، تركيا، 7-10 كانون الأول/ديسمبر 2021).

ينبغي فهم النتائج الإجمالية الرئيسية الواردة في هذه الوثيقة في إطار التقييدات التي تنشأ عن عدم تقديم جميع الأطراف المتعاقدة لتقارير التنفيذ الوطنية الخاصة بها لفترة السنتين 2018-2019، والعدد المحدود من الأطراف المتعاقدة في بعض البروتوكولات بالإضافة إلى الفارق في مقدار المعلومات التي تقدمها الأطراف المتعاقدة في تقارير التنفيذ الوطنية الخاصة بها.

النتائج الإجمالية من الحالة العامة للتقدم المحرز في تنفيذ اتفاقية برشلونة وبروتوكولاتها: تحليل المعلومات المذكورة في تقارير التنفيذ الوطنية لفترة السنتين 2018-2019

(حسب واقعها في 24 يونيو/حزيران 2021)

اتفاقية حماية البيئة البحرية والمنطقة الساحلية للبحر الأبيض المتوسط
(اتفاقية برشلونة)

حالة تقديم التقارير

- عدد الأطراف المتعاقدة باتفاقية برشلونة لعام 1976 في فترة السنتين 2019/2018: 22
- عدد الأطراف المتعاقدة باتفاقية برشلونة لعام 1995 في فترة السنتين 2018-2019: 21
- عدد الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير لفترة السنتين 2018-2019: 12

النتائج الإجمالية الرئيسية

- أُدرِجَ المبدأ الوقائي ومبدأ تغريم الملوّث في التشريعات المحلية لدى جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير. وقد تحقق ذلك من خلال الصكوك القانونية الأساسية لحماية البيئة، وكذلك التشريعات القطاعية التي تنظم مسائل معينة تتعلق بحماية البيئة.
- تُطبّق القوانين الخاصة بتقييم الأثر البيئي (EIA) و/أو التقييم البيئي الاستراتيجي واللوائح المرتبطة بها لدى جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير على الأنشطة أو المشروعات التي يُحتمل أن يكون لها أثر سلبي كبير على البيئة البحرية.
- أشار العديد من الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير إلى أنها وضعت إطاراً قانونياً وتنظيمياً لاستخدام أفضل التقنيات المتاحة (BAT) وأفضل الممارسات البيئية (BEP)؛ والذي تُرجم بشكلٍ أساسي في تبني لوائح صناعية قطاعية.
- وُضِعت برامج الرصد البيئي لدى جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير. وعند وضع مثل هذه البرامج، من خلال إجراءات عامة و/أو معنية بقطاعات معينة، تسترشد بعض الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير بمنهجية ومعايير برنامج الأمم المتحدة للبيئة/خطة عمل البحر الأبيض المتوسط (UNEP/MAP) ومعايير ومنهجية برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط (MED POL)، ومواءمة برامج الرصد الوطنية الخاصة بهم مع نهج النظام الإيكولوجي لخطة عمل البحر الأبيض المتوسط وبرنامج التقييم والرصد المتكاملين، مقترنة بالمتطلبات الواردة في توجيهات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة، بما في ذلك التوجيه الإطاري للاستراتيجية البحرية للاتحاد الأوروبي (MSFD) .
- تُكفل إتاحة فرص حصول الجمهور على المعلومات البيئية لدى جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير عن طريق مجموعة متنوعة من الصكوك القانونية التي تتراوح بين القوانين المتعلقة بالحصول المجاني على المعلومات والقوانين الإطارية أو المدونات المتعلقة بالبيئة وقوانين تقييم الأثر البيئي والتقييم البيئي الاستراتيجي. ويضيف ذلك إلى التشريعات التي تجسد اتفاقية آرهوس بشأن إتاحة الحصول على المعلومات ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات والاحتكام إلى القضاء في المسائل المتعلقة بالبيئة وتوجيهات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة؛ مثل التوجيه بشأن البيانات المفتوحة وإعادة استخدام معلومات القطاع العام (EU/1024/2019).
- تُكفل مشاركة الجمهور والتشاور في عمليات صنع القرار في التشريعات البيئية لدى جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير. وقد تحقق ذلك من خلال القوانين العامة التي تحمي البيئة وقوانين مشاركة الجمهور وإتاحة الحصول على المعلومات و/أو قوانين تقييم الأثر البيئي والتقييم البيئي الاستراتيجي. لدى العديد من الأطراف المتعاقدة التي قدمت تقارير، كانت هناك ممارسة عامة للمشاركة والتشاور عملياً من خلال، على سبيل المثال، إنشاء آليات استشارية عامة في إطار تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية (ICZM).
- تُطبّق آليات تعاون للإخطار وتبادل المعلومات والتشاور بين الدول المعنية في حالات تقييم الأثر البيئي عبر الحدود لدى كافة الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير تقريباً. وقد تحقق تقدم في ذلك بشكل أساسي ضمن إطار قوانين ولوائح تقييم الأثر البيئي والتقييم البيئي الاستراتيجي، بالإضافة إلى الإجراء المتخذ بموجب اتفاقية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا بشأن تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي (اتفاقية إسبو بشأن تقييم الأثر البيئي).
- أُدرجَت مبادئ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في الأطر القانونية والسياسية المحلية لدى جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير عبر مجموعة متنوعة من الصكوك التي تتضمن القوانين المصدقة على بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية والاستراتيجيات والخطط الوطنية الخاصة بالإدارة البحرية والساحلية، وكذلك المتعلقة بتخطيط الحيز

البحري؛ والقوانين الخاصة بتطوير المنطقة الساحلية وحمايتها والمحافظة عليها؛ بما في ذلك القوانين المتعلقة بالمناطق المحمية، مثل المناطق المشمولة بحماية خاصة في البحر الأبيض المتوسط (SPAMIs).

- هناك حاجة لمزيد من تعزيز البحث حول التكنولوجيا السليمة البيئية والوصول إليها ونقلها، بما في ذلك تقنيات الإنتاج النظيف، حيث أن نصف الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير فقط أشارت إلى اتخاذ إجراءات في هذا المجال، والتي تركز بشكل أساسي على التأهب والاستجابة للتلوث العَرَضي من خلال اتفاقيات التعاون، والتكيف مع تغير المناخ، أو مشاريع البحث والتطوير لتعزيز النمو الأزرق.
- وقد أجابت معظم الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير بالإيجاب على السؤال المتعلق بتنفيذ المبادئ التوجيهية لتحديد المسؤوليات والتعويض عن الأضرار الناتجة عن تلوث البيئة البحرية في منطقة البحر الأبيض المتوسط.
- وقد تمثلت أكثر الصعوبات التي يتم الإبلاغ عنها بشكل متكرر فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية برشلونة في الموارد المالية المحدودة والتنظيم الإداري وقدرات التوجيه الفني.

بروتوكول منع تلوث البحر الأبيض المتوسط الناجم عن إلقاء وإغراق السفن والطائرات للنفايات أو ترميدها في عرض البحر والتخلص من هذا التلوث

(بروتوكول الإلقاء والإغراق في البحر)

حالة تقديم التقارير

- عدد الأطراف المتعاقدة ببروتوكول الإلقاء والإغراق في البحر لعام 1976 في فترة السنتين 2019/2018: 21
- عدد الأطراف المتعاقدة ببروتوكول الإلقاء والإغراق في البحر لعام 1995 في فترة السنتين 2019/2018: 15
- عدد الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير لفترة السنتين 2018-2019: 10

النتائج الإجمالية الرئيسية

- لدى معظم الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير، ورد حظر إلقاء وإغراق النفايات أو غيرها من المواد في البحر باستثناء تلك المدرجة في المادة 4.2 من بروتوكول الإلقاء والإغراق في البحر، بالإضافة إلى إنشاء نظام تصريح مطلوب وذلك بشكل أساسي من خلال قوانينها التي تصدق على بروتوكول الإلقاء والإغراق في البحر، إلى جانب قوانينها ولوائحها المحلية التي تحمي البيئة وتدير النفايات وأنشطة المناطق البحرية المحمية أو الأحياء المائية وتنظم الموانئ و/أو القوانين البحرية. ويضيف ذلك إلى القوانين التي تصدق على اتفاقية منع تلوث البحار الناجم عن إلقاء وإغراق النفايات ومواد أخرى فيها لعام 1972 (اتفاقية لندن) وبروتوكولها لعام 1996؛
- يبدو أن هناك حاجة لتعزيز البنية المؤسسية لتنفيذ بروتوكول الإلقاء والإغراق في البحر، حيث إن نصف الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير قدموا رداً بالإيجاب على السؤال المتعلق بما إذا كانت قد عيّنت هيئة وطنية مختصة مسؤولة عن حفظ سجلات طبيعة النفايات أو المواد الأخرى وكمياتها وموقع الإلقاء والإغراق وطريقته.
- يُحظر لدى معظم الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير الترميد وفقاً لبروتوكول الإلقاء والإغراق في البحر؛
- يبدو أن عملية الإلقاء والإغراق الضرورية والقهرية في البحر وفقاً للشروط المنصوص عليها في بروتوكول الإلقاء والإغراق في البحر تعد مجالات تحتاج إلى اتخاذ مزيد من الإجراءات، حيث إن عدداً محدوداً فقط من الأطراف المتعاقدة التي قدمت التقارير قد ردّ بالإيجاب على الأسئلة المتعلقة بتطبيق الإغراق الضروري والقهري على النحو المطلوب بموجب بروتوكول الإلقاء والإغراق في البحر.
- تظهر البيانات التي تلقتها الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير أن التعزيز المتواصل لجمع المعلومات أمر أساسي، وذلك من خلال الاستمرار في تحسين نظام منبر المعارف التابع للأمم المتحدة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط لتجنب ازدواجية تقديم التقارير، وكذلك استكشاف الطرق والوسائل العملية لدعم الأطراف المتعاقدة في عمليات جمع وتقديم البيانات، رهناً بالموارد المتاحة.
- إن أكثر الصعوبات التي يتم الإبلاغ عنها بشكل متكرر في تنفيذ بروتوكول الإغراق تتمثل في الإطار التنظيمي والسياسي، وقدرات التوجيه الفني والموارد المالية المحدودة.

البروتوكول المتعلق بالتعاون في منع التلوث من السفن ومكافحة تلوث البحر الأبيض المتوسط في حالات الطوارئ

(بروتوكول المنع والطوارئ)

حالة تقديم التقارير

- عدد الأطراف المتعاقدة في بروتوكول الطوارئ لعام 1976 في فترة السنتين 2019/2018: 21

- عدد الأطراف المتعاقدة في بروتوكول المنع والطوارئ لعام 2002 في فترة السنتين 2019/2018: 17
- عدد الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير لفترة السنتين 2018-2019: 9

النتائج الإجمالية الرئيسية

- اعتُمدت خطط الطوارئ والوسائل الأخرى لمنع ومكافحة النفط والمواد الضارة الخطرة (**HNS**) تقريباً لدى جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير. وتمتد خطط الطوارئ من الصعيد الوطني وحتى الإقليمي والمحلي و/أو مرافق الموانئ.
- يختلف المستوى الوطني لمعدات الاستجابة من بلدٍ لآخر، وعلى المستوى الإقليمي، فإن الجهات الفاعلة الرئيسية هي وكالة السلامة البحرية الأوروبية (**EMSA**)، مع شبكة سفن الاستجابة الاحتياطية للانسكاب النفطي التابعة لها، والمركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط (**REMPEC**)، الذي وضع آليات لحشد معدات الاستجابة والخبراء، وخصوصاً من خلال اتفاقيات التعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط.
- وقُدِمّ تدريب منتظم لكل من موظفي المستوى التشغيلي الوطني والمستوى الإشرافي من خلال الندوات ودورات تدريب المدرّبين والتدرب على التسرب النفطي. وعُقد التدريب بشكل أساسي على المستوى الوطني، وذلك بالرغم من إجراء التدريب الدولي أيضاً تحت إشراف المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط وآليات الاتحاد الأوروبي للحماية المدنية والوكالة الأوروبية للسلامة البحرية (**EMSA**). وفي هذا الصدد، تمثلت إحدى المبادرات التدريبية الرئيسية من المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط في أداة تقييم الجاهزية للانسكابات النفطية في غرب البحر الأبيض المتوسط، والتي تمكّن دول المنطقة من تطوير تقييمها الذاتي لمستوى استعدادها للاستجابة للانسكابات النفطية.
- تُطبّق برامج رصد ومراقبة للكشف عن التلوث العرضي أو التشغيلي لدى كافة الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير تقريباً. ويتضمن ذلك المراقبة الجوية والساتلية باستخدام خدمة شبكة البحار النظيفة (**CleanSeaNet**) للكشف المقدمة من الوكالة الأوروبية للسلامة البحرية، بالإضافة إلى تطبيق المراقبة على الصعيد الوطني عن طريق خفر السواحل. وعلاوة على ذلك، تُستخدم أيضاً أنظمة مراقبة حركة الملاحة البحرية.
- تتطلب إجراءات تقديم التقارير للتأكد من تلك المرافق (مثل السفن والطائرات والمنشآت البحرية وسلطات مرافق الموانئ) تقديم تقرير بشأن حوادث التلوث النفطي الفعلية أو المحتملة والمواد الضارة الخطرة للسلطة أو السلطات الوطنية المختصة، وإذا لزم الأمر، لأقرب دولة ساحلية في معظم الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير. وقد تحقق ذلك في الأساس من خلال التشريعات المحلية ذات الصلة ومتطلبات خطط الطوارئ الوطنية.
- تجري معظم الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير اتصالات مع المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط وتلك الأطراف المتعاقدة التي من المحتمل أن تتأثر بهذه المعلومات عن حوادث التلوث النفطي والمواد الضارة الخطرة الفعلية أو المحتملة. وقد تحقق ذلك بشكلٍ أساسي من خلال خطط الطوارئ الوطنية أو، في قلة من الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير، من خلال نظام تقرير التلوث البحري (**POLREP**). ولمزيدٍ من التشجيع على استخدام نظام **POLREP** أو لإنشاء نظام اتصالات طوارئ مشترك للبحر الأبيض المتوسط هناك خيارات يجب دراستها.
- يعد إجراء تقييمات لحوادث التلوث النفطي والمواد الخطرة والضارة واتخاذ جميع التدابير العملية لمنع الآثار الناجمة عن حوادث التلوث وتقليلها والحد منها لأقصى قدر ممكن جزءاً من متطلبات خطط الطوارئ الوطنية لدى معظم الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير؛
- يوجد لدى معظم الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير إطار قانوني وتنظيمي لضمان أن تلك المرافق (مثل السفن والموانئ البحرية والمنشآت البحرية) لديها خطط طوارئ في الداخل. وقد تحقق ذلك من خلال التشريعات المحلية، إلى جانب القوانين التي تصدق على اتفاقية ماربول والاتفاقية الدولية للاستعداد والتصدي والتعاون في مكافحة التلوث النفطي (**OPRC**).
- تتوافر مرافق استلام النفايات في الموانئ والمحطات الطرفية التي تلبي احتياجات السفن، بما في ذلك قوارب النزهة، تقريباً لدى جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير. وقد كان مشروع المركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط الخاص بمرافق استلام النفايات في الموانئ أحد السبل لضمان وجود مرافق استلام نفايات مناسبة في الموانئ.

- اتخذت كافة الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير تقريباً تدابير تهدف إلى تخفيف مخاطر الحوادث أو العواقب البيئية الناجمة عنها. وقد تحقق ذلك بطرق مختلفة، منها أنظمة حركة السفن، وتحديد وإدارة المناطق البحرية البالغة الحساسية (**PSSA**)، وأنظمة الرصد الجوي الوطنية.
- لدى معظم الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير اعتُمِدَت تدابير تتعلق بأماكن لجوء السفن المهددة بالخطر.
- تحقق نشر المعلومات وتبادلها وفقاً لمتطلبات بروتوكول المنع والطوارئ بشكل أساسي من خلال المواقع الرسمية للوزارات ذات الصلة (مثل وزارة الشؤون البحرية والنقل والبنية التحتية أو وزارة البيئة)، بالإضافة إلى موجزات قطرية للمركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط. ينبغي مواصلة تعزيز استخدام الموجزات القطرية للمركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط وتحديثها بصورة منتظمة بين الأطراف المتعاقدة.
- توجد استراتيجيات استجابة لحوادث التلوث البحري، بما في ذلك السياسات المتعلقة باستخدام عوامل التشتيت لدى العديد من الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير.
- تغطي خطط الطوارئ الوطنية كلاً من النفط والمواد الضارة الخطرة لدى بعض الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير.
- إن أكثر الصعوبات التي يتم الإبلاغ عنها بشكلٍ متكرر في تنفيذ البروتوكول المتعلق بالتعاون في منع التلوث من السفن ومكافحة تلوث البحر المتوسط في حالات الطوارئ تتمثل في الإطار التنظيمي والسياسي، والتنظيم الإداري والموارد المالية المحدودة.

بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناتج عن أنشطة ومصادر برية (بروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية)

حالة تقديم التقارير

- عدد الأطراف المتعاقدة ببروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية لعام 1980 في فترة السنتين 2019/2018: 22
- عدد الأطراف المتعاقدة ببروتوكول حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث من مصادر وأنشطة برية لعام 1996 في فترة السنتين 2019/2018: 17
- عدد الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير لفترة السنتين 2018-2019: 10

النتائج الإجمالية الرئيسية

- تفيد التقارير بوجود تدابير قانونية وتنظيمية للقضاء على التلوث من مصادر برية والتخلص التدريجي من الملوثات العضوية الثابتة (**POP**) لدى كافة الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير تقريباً. لقد تحقق ذلك بشكل أساسي من خلال التشريعات المحلية الواسعة (على سبيل المثال المتعلقة بالحماية البيئية أو المياه أو المنطقة الساحلية)، بالإضافة إلى تشريعات محددة (على سبيل المثال، المتعلقة بالانبعاثات الصناعية ونوعية مياه الاستحمام بالبحر، وإدارة النفايات (الحضرية) والملوثات العضوية الثابتة (**POPs**)). ويضيف ذلك للتشريعات المحلية التي تجسد توجيهات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة، بما في ذلك التوجيه الإطاري للاستراتيجية البحرية (**2008/56/EC**) (**MSFD**).
- لدى كافة الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير تقريباً، تخضع عمليات التصريف وإطلاق الملوثات للتصاريح أو اللوائح اللازمة الصادرة عن الهيئة الوطنية المختصة. بشكل عام، تُنشئ الصكوك القانونية المدرجة، بشكل أساسي على المياه والساحل والحماية البيئية نظاماً يُمكّن الهيئة أو الهيئات الوطنية المختصة من إصدار تصريح (مثل تصريح حق المياه والتصريح البيئي) لأي تصريف أو إطلاق في البحر أو على المياه السطحية، شريطة استيفاء من بين أمور أخرى بعض القيم الحدية المعينة.
- تُفيد التقارير بتوفر تدابير لتقليل خطر التلوث العرضي لدى جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير إلى الحد الأدنى. تحقق ذلك بشكل أساسي من خلال خطط الطوارئ الوطنية، بالإضافة إلى إدراج التشريعات المحلية لتوجيهات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة، بما في ذلك توجيه سيفيزو الثالث من الاتحاد الأوروبي (**EU**/18/2012) ولوائح تسجيل المواد الكيماوية وتقييمها وترخيصها وتقييدها.
- أشارت جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير إلى أن لديها نظام تفتيش لتقييم الامتثال للتصاريح واللوائح وفرض عقوبات في حالة عدم الامتثال. يعتمد هذا النظام على سلطات مختلفة من دولةٍ إلى أخرى، بدءاً من المفتشين البيئيين، إلى الشرطة القضائية أو البيئية، إلى المفتشين الرئيسيين في الميناء والوكالات والشبكات المعتمدة؛ وهو يغطي العقوبات، مثل الغرامات ولوائح الاتهام والسجن والتعليق المؤقت للعمل أو الأنشطة.

- تفيد التقارير بوجود برامج رصد بيئي لدى معظم الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير. تحقق ذلك بشكل أساسي ضمن إطار برنامج تقييم ومكافحة التلوث البحري في البحر الأبيض المتوسط، بما يتماشى مع نهج النظام الإيكولوجي (**EcAP**) وبرنامج التقييم والرصد المتكاملين في البحر الأبيض المتوسط (**IMAP**)، وبالتضافر مع توجيهات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة بما في ذلك التوجيه المنشئ لإطار إجراءات الجماعة الأوروبية في مجال السياسات البيئية البحرية (**MSFD**). تختلف برامج الرصد المعمول بها من بلد لآخر، وتشمل النُظم الإيكولوجية البحرية أو المياه البحرية والساحلية أو مياه الاستحمام أو المصادر البرية أو القمامة البحرية أو الانبعاثات الصناعية. بالإضافة إلى ذلك، ترتكز المؤسسات والشبكات الوطنية للمتابعة والرصد على هذه البرامج عبر الجمع المنتظم للبيانات وتقييمها.
- تفيد التقارير بوجود برامج رصد لتقييم فعالية خطط العمل والبرامج والتدابير بموجب بروتوكول التلوث من مصادر برية لدى معظم الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير.
- تشير الكمية المحدودة من البيانات التي تلقتها الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير إلى وجود الحاجة إلى تحسين نظام منبر المعارف التابع للأمم المتحدة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط لتيسير تقديم البيانات، وكذلك صياغة طرق ووسائل عملية لدعم الأطراف المتعاقدة من خلال أنشطة بناء القدرات، رهناً بالموارد المتاحة.
- تظهر البيانات التي تلقتها الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير أن التعزيز المتواصل لجمع المعلومات أمر أساسي، وذلك من خلال الاستمرار في تحسين نظام منبر المعارف التابع للأمم المتحدة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط لتجنب ازدواجية تقديم التقارير، وكذلك استكشاف الطرق والوسائل العملية لدعم الأطراف المتعاقدة في عمليات جمع وتقديم البيانات، رهناً بالموارد المتاحة.
- ينبغي تعزيز أنشطة المساعدة التقنية وبناء القدرات بالتآزر مع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة وأصحاب المصلحة الآخرين، من أجل مزيدٍ من التقدم في تنفيذ خطط العمل الإقليمية.
- إن أكثر الصعوبات التي يتم الإبلاغ عنها بشكلٍ متكرر في تنفيذ البروتوكول المتعلق بمصادر التلوث البرية تتمثل في الإطار التنظيمي، والتنظيم الإداري والموارد المالية المحدودة.

البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط (بروتوكول SPA/BD)

حالة تقديم التقارير

- عدد الأطراف المتعاقدة في البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط لعام 1982 في فترة السنتين 2019/2018: 21
- عدد الأطراف المتعاقدة في البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط لعام 1995 في فترة السنتين 2018/2018: 17
- عدد الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير لفترة السنتين 2018-2019: 11

النتائج الإجمالية الرئيسية

- عيّنت كافة الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير تقريباً المناطق المشمولة بحماية خاصة (SPAs)، بالإضافة إلى التدابير اللازمة لحمايتها والحفاظ عليها والإدارة المستدامة لها. وهذه العملية لم تنته، إذ يستمر العمل في تحديد مناطق جديدة كمناطق مشمولة بحماية خاصة.
- تفيد التقارير بتطوير معظم الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير لخطط الإدارة الخاصة بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة. وبالإضافة إلى ذلك، وكما أشارت بعض الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير على وجه التحديد، على الرغم من عدم وجود خطط إدارة لبعض المناطق المتمتعة بحماية خاصة، اتخذت تدابير لحماية تلك المناطق المتمتعة بحماية خاصة عبر وسائل أخرى. وفيما يتعلق بالإدارة الفعالة للمناطق المتمتعة بحماية خاصة، يبدو أن هناك حاجة لإنجاز مزيد من العمل في ذلك المجال.
- وأشير إلى اتخاذ تدابير لتنظيم البحث العلمي في المناطق المتمتعة بحماية خاصة لدى جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير تقريباً. أشارت جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير تقريباً إلى اعتماد تدابير تنظم الأنشطة البحرية، وأفادت معظم الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير باعتماد تدابير في مناطقها المشمولة بحماية خاصة تنظم أخذ الأنواع وأنشطة الإلقاء والإغراق ومرور السفن وإرسائها. تشمل الإجراءات تلك التي تم اتخاذها بموجب خطط إدارة المناطق المشمولة بحماية خاصة و/أو خطط إدارة المناطق المشمولة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول حوض البحر الأبيض المتوسط (SPAM).

- وقد أجرى العديد من الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير تقريباً تدريباً مناسباً للمدراء التقنيين والموظفين المؤهلين الآخرين بشأن المناطق المشمولة بحماية خاصة. وقد تم المضي قدماً في ذلك بطرق مختلفة، بما في ذلك الدورات التدريبية لمركز الأنشطة الإقليمية للمناطق المتمتعة بحماية خاصة.
- أشارت بعض الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير إلى برامجها الخاصة بالمتابعة والرصد العلمي لتغييرات في النُظم الإيكولوجية لمناطق البروتوكول وأثر الأنشطة البشرية. وأفادت قلة من الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير فقط باتخاذها تدابير لإشراك المجتمعات المحلية في عملية إدارة المناطق المحمية.
- أشارت معظم الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير إلى آليات التمويل المتنوعة لإدارة وتعزيز المناطق المحمية أو الأنشطة المدرة للدخل المتوافقة مع تدابير الحماية.
- ويبدو أن رصد الأهداف البيئية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ضمن إطار برنامج التقييم والرصد المتكاملين يتطلب تعزيز الجهود الجماعية والوطنية لتحقيق الهدف الإيكولوجي الثاني (الأنواع غير الأصلية) والهدف الإيكولوجي السادس (سلامة قاع البحار).
- وتضم قائمة القطاعات المشمولة بحماية خاصة في البحر الأبيض المتوسط حالياً 39 موقعاً. وقد تضمنت فترة السنتين 2018-2019 أربع مناطق مشمولة بحماية خاصة وتحظى باهتمام دول حوض البحر الأبيض المتوسط.
- وتفيد التقارير باتخاذ تدابير حماية تنظيمية للأنواع المعرضة للانقراض أو المهددة به لدى العديد من الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير؛
- ويشار إلى وجود قوائم جرد عناصر التنوع البيولوجي المهمة لحفظها والاستخدام المستدام لها لدى العديد من الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير، مع التركيز بوجه خاص على المناطق البحرية. وقد تحقق ذلك بشكل أساسي من خلال تجسيد البروتوكول المتعلق بالمناطق المتمتعة بحماية خاصة والتنوع البيولوجي في البحر الأبيض المتوسط (بروتوكول SPA/BD)، بالإضافة إلى توجيهات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة، مثل التوجيه المتعلق بحفظ الموائل عند الاقتضاء.
- وتشير العديد من الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير إلى قائمة الأنواع المعرضة للانقراض أو المهددة به على الصعيد الوطني أو التحديث المستمر للقوائم الحالية وتحديد توزيعها في المناطق التي تخضع للاختصاص القضائي للطرف.
- يشار إلى اتخاذ العديد من الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير لتدابير وخطط تتعلق بتكاثر الحيوانات البرية المحمية أو تجديد حياتها خارج الموقع.
- أشار العديد من الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير إلى اعتماد تدابير تتعامل مع الإدخال المقصود أو العرضي للأنواع غير الأصلية أو المعدلة وراثياً إلى البرية.
- خطة العمل الإقليمية بشأن الأسماك الغضروفية: تعد مزامنة البيانات وتقديمها، وإعداد وجمع وتقديم البيانات المتعلقة بمصائد أسماك القرش اللا قاعية، ووضع واعتماد خطط عمل وطنية لأسماك القرش، مجالات يبدو أنها تتطلب مزيداً من الإجراءات لإحراز تقدمٍ في تنفيذ هذه الخطة.
- خطة العمل الإقليمية بشأن الأنواع الغازية: خطة العمل الإقليمية المتعلقة بالأنواع الغازية: يبدو أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود للتصدي بفعالية للتهديدات التي تمثلها الأنواع الغازية بالنسبة للتنوع البيولوجي البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وعلى وجه الخصوص، ينبغي تعزيز العمل فيما يتعلق بالتنسيق بين الأطراف المتعاقدة وحشد الأنواع الغازية البحرية في البحر الأبيض المتوسط (MAMIAS).
- خطة العمل الإقليمية بشأن أنواع الطيور: بذلت الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير جهوداً كبيرة لإحراز تقدم في تنفيذ هذه الخطة.
- خطة العمل الإقليمية بشأن الحوتيات الكبيرة: بذلت الأطراف المتعاقدة جهودا كبيرة في تنفيذ هذه الخطة. يبدو أن هنالك متسع للتحسين في مجال إعداد الخرائط الصوتية لبناء صورة شاملة للتوزيع المكاني والزماني لمصادر الضوضاء البشرية.
- خطة العمل الإقليمية بشأن الغطاء النباتي البحري: يبدو أن هناك حاجة إلى زيادة الجهود للمضي قدماً في تنفيذ هذه الخطة، من خلال تطوير خطط عمل وطنية وفقاً لأولويات جديدة.
- خطة العمل الإقليمية للحفاظ على فقمة الراهب: ترتبط الجهود التي تبذلها الأطراف المتعاقدة للحفاظ على فقمة الراهب بوجود هذا النوع في مياهها الوطنية. وتجدر الإشارة إلى أن بعض الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير تضع مشروعات وبرامج عديدة تهدف إلى حماية فقمة الراهب في منطقة البحر الأبيض المتوسط.
- خطة العمل الإقليمية بشأن السلاحف: يبدو أنه ينبغي تكثيف الجهود في المجالات التالية لتحقيق مزيد من التقدم في تنفيذ الخطة: إعداد و/أو تحسين برامج رصد طويلة الأجل، وإنشاء مشاريع بحثية تعاونية ذات أهمية إقليمية ودورات تدريبية.

- خطة العمل الإقليمية بشأن الموائل الطبيعية المظلمة: لقد صدرت بعض المبادرات لدى بعض الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير، والتي تشير إلى الحاجة لمواصلة الجهود المبذولة وتعزيزها لإحراز المزيد من التقدم في تنفيذ هذه الخطة.
- خطة العمل الإقليمية بشأن الكتل المرجانية الأصلية والعقيدات البيولوجية الجيرية الأخرى: الإجراءات المتخذة من قبل إشارة الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير تعد إشارة إيجابية للتقدم في التنفيذ. ولتعزيز التنفيذ بشكلٍ أكبر، يبدو أنه ينبغي التركيز على نمذجة بيانات الموائل الطبيعية وتصميم برنامج رصد وتقييم متكامل لتقييم حالة التجمعات المرجانية الأصلية/تجمعات الطحالب الأرجوانية.
- تتمثل الصعوبات الأكثر شيوعاً التي يتم الإبلاغ عنها في تنفيذ بروتوكول المناطق المتمتعة بحماية خاصة/التنوع البيولوجي في إطار السياسة والموارد المالية المحدودة والقدرات التقنية.

البروتوكول المتعلق بمنع تلوث البحر الأبيض المتوسط بسبب تحركات النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود (بروتوكول النفايات الخطرة)

حالة تقديم التقارير

- عدد الأطراف المتعاقدة ببروتوكول النفايات الخطرة لعام 1996 في فترة السنتين 2019/2018: 7
- عدد البلدان المقدمة للتقارير لفترة السنتين 2018-2019: 6 (2 تقارير تنفيذ وطنية مقدمة من الأطراف المتعاقدة في بروتوكول النفايات الخطرة)

النتائج الإجمالية الرئيسية

- تعد التدابير التي كانت تستهدف الحد من توليد النفايات الخطرة أو القضاء عليها إلى الحد الأدنى هي جوهر التشريعات المحلية المتعلقة بإدارة النفايات لدى جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير، ووفقاً لمتطلبات بروتوكول النفايات الخطرة.
- أشارت جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير إلى **اعتمادها تدابير لتقليل كمية النفايات الخطرة والقضاء عليها بقدر الإمكان رهناً بنقلها عبر الحدود، على النحو المطلوب بموجب بروتوكول النفايات الخطرة وبالتضافر مع** اتفاقية التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود (اتفاقية بازل).
- أفادت التقارير عن وجود إجراء الإخطار المنصوص عليه في المادة 6 من بروتوكول النفايات الخطرة في حالات نقل النفايات الخطرة عبر الحدود لدى جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير.
- يشار إلى أن القيود المفروضة على استيراد وتصدير النفايات الخطرة سواء للتخلص النهائي منها أو استعادتها سارية لدى العديد من الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير.
- تظهر البيانات التي تلقتها الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير أن التعزيز المتواصل لجمع المعلومات أمر أساسي، وذلك من خلال الاستمرار في تحسين نظام منبر المعارف التابع للأمم المتحدة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط لتجنب ازدواجية تقديم التقارير، وكذلك استكشاف الطرق والوسائل العملية لدعم الأطراف المتعاقدة في عمليات جمع وتقديم البيانات، رهناً بالموارد المتاحة.
- تتمثل الصعوبات الأكثر شيوعاً التي يتم الإبلاغ عنها في تنفيذ بروتوكول النفايات الخطرة في الإطار السياسي والتنظيمي والموارد المالية المحدودة والقدرات التقنية.

بروتوكول لحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناجم عن استكشاف واستغلال الرصيف القاري وقاع البحر وتربته التحتية (البروتوكول البحري)

حالة تقديم التقارير

- عدد الأطراف المتعاقدة في البروتوكول البحري لعام 1994 في فترة السنتين 2019/2018: 7
- عدد البلدان المقدمة للتقارير لفترة السنتين 2018-2019: 9 (3 تقارير تنفيذ وطنية مقدمة من الأطراف المتعاقدة في البروتوكول البحري)

النتائج الإجمالية الرئيسية

- تخضع الأنشطة البحرية للترخيص المسبق والتدابير القانونية والتنظيمية المناسبة لمنح إنشاء وتشغيل المنشآت كما هو مطلوب بموجب البروتوكول البحري في جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير. تحقق نظام الإذن أو التصريح هذا بشكلٍ أساسي من خلال القوانين التي تحكم الاستكشاف البحري واستغلال الموارد المعدنية و/أو قوانين تقييم الأثر البيئي (EIA) وقوانين إصدار الرخص البيئية؛
- في بعض الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير، تمت الموافقة على استخدام وتخزين المواد الكيميائية البحرية من قبل السلطات الوطنية المختصة على أساس خطة استخدام المواد الكيميائية على النحو المطلوب بموجب المادة 9 من البروتوكول البحري. ويبدو أن هناك حاجة إلى مزيدٍ من العمل في هذا المجال، لا سيما بشأن محتوى خطة استخدام المواد الكيميائية وتقييمها ورصدها المستمر.
- تمت الإشارة إلى عدد من الصعوبات فيما يتعلق بالتخلص من المواد الضارة أو المؤذية، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالإطار التنظيمي، وقدرات التوجيه التقني والتنظيم الإداري.
- تُظهر البيانات المحدودة المقدمة بشأن تصاريح الترخيص، وعدد المنشآت البحرية وتدابير الإنفاذ، أن التعزيز المستمر لجمع البيانات يعد أمراً أساسياً، من خلال الاستمرار في تحسين نظام منبر المعارف التابع للأمم المتحدة بمنطقة البحر الأبيض المتوسط (INFO / MAP) لتجنب ازدواجية التقارير، واستكشاف الطرق والوسائل العملية لدعم الأطراف المتعاقدة فيما يخص عمليات جمع البيانات وتقديمها، رهناً بالموارد المتاحة.
- تتمثل الصعوبات الأكثر شيوعاً التي يتم الإبلاغ عنها في تنفيذ البروتوكول البحري في الإطار السياسي والتنظيمي والتنظيم الإداري.

البروتوكول المعني بالإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط
(بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية)

حالة تقديم التقارير

- عدد الأطراف المتعاقدة ببروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في فترة السنتين 2019/2018: 11
- عدد الدول المقدمة للتقارير لفترة السنتين 2018-2019: 8 (6 تقارير تنفيذ وطنية مقدمة من الأطراف المتعاقدة في بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية)

النتائج الإجمالية الرئيسية

- كانت مشاريع الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية شائعة في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط، وقد أبلغت جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير عن قيمتها في دعم تنفيذ مبادئ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية المدرجة في بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. في هذا الصدد، تم تسليط الضوء على مشاريع برنامج إدارة المناطق الساحلية من قبل جميع الأطراف المتعاقدة باعتبارها الأكثر صلةً بالموضوع.
- وقد اعتمد معظم الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط أو الإستراتيجية الساحلية الوطنية، فيما لم يقم أي منها بإنشاء مركز خاص للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط، مما يضمن استدامة جهود الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. ومع ذلك، فإن عملية إعداد الاستراتيجية وتنفيذها تؤدي إلى إنشاء هيئات مشتركة بين القطاعات للإدارة الساحلية؛ ويحدث الشيء ذاته في المستوى الأدنى حيث يتم إنشاء هذا النوع من الهيئات للخطط والبرامج.
- وقد تم تحديد التدابير القانونية للتحكم في التنمية الحضرية على طول الساحل في جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير. كما تم تحديد منطقة الارتداد التي تبلغ 100 متر أو أكثر قانونياً من خلال القوانين الساحلية أو قوانين التخطيط المادي/المكاني. كما تم أيضاً تحديد المناطق غير المخصصة للبناء في المخططات المكانية التي تدمج متطلبات القوانين القطاعية الأخرى (حماية الطبيعة، المياه، حماية التراث الثقافي، حماية الأراضي الزراعية، الغابات، وغير ذلك). إلا أن مناطق الارتداد تثبت أنها تمثل تحدياً على الصعيد العملي (مع تحديد الارتداد بمسافة 100 متر كحد أدنى).
- تؤدي الأطر المؤسسية والقانونية/السياساتية للجرد والرصد الساحلي إلى تجزئة غالبية الحالات، إذ لا توجد مؤسسات محددة لرصد المناطق الساحلية وتنقسم المسؤوليات بين عدة هيئات. وعلى الرغم من أن غالبية الأطراف المتعاقدة

أبلغت عن بعض الأنشطة، إلا أنه يبدو أن التركيز ضئيل على مناطقها الساحلية، وهناك حاجة لتحديد مرصد ساحلي معين. يُنظر إلى برنامج إدارة المناطق الساحلية ومشروعات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية الأخرى، بالإضافة إلى العمل على مؤشرات برنامج التقييم والرصد المتكاملين كأدوات رصد/مراقبة رئيسية، في حين أن التزامات الرصد للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وفقاً للتوجيه الإطاري للاستراتيجية البحرية وتخطيط الحيز البحري لها ذات الأهمية.

- ويعد استخدام مؤشرات الإدارة الساحلية محدوداً، على وجه التحديد عندما يتعلق الأمر بالمؤشرات الخاصة بتقييم الآثار الاقتصادية على المنطقة الساحلية. قد يستنتج المرء وجود علاقة وثيقة بين ذلك وبين الافتقار إلى مراصد ساحلية وطنية. إلا أنه، وعند وجود إدارة متكاملة للمناطق الساحلية في البحر الأبيض المتوسط أو إستراتيجية ساحلية وطنية، تُستخدم (بعض) المؤشرات لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ بروتوكول الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية.
- يبدو أن تدابير الحماية في جميع المجالات (التنوع البيولوجي والمناطق الحساسة والمناظر الطبيعية والتراث الثقافي البري) هي الأكثر تطوراً. وعلى النقيض من ذلك، لم تتخذ سوى دول قليلة تدابير لاستعادة وتنشيط الدور الإيجابي للأراضي الرطبة الساحلية.
- توجد آليات لإدارة الأراضي الساحلية الواقعة في الأملاك العامة ويجري تنفيذها لدى غالبية الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير. معظم الأراضي الساحلية هي أملاك عامة وتقع مسؤولية إدارتها إما على الحكومة أو السلطات المحلية.
- وهناك تشريع لدى جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير يتعلق بعملية تقييم الأثر البيئي، وهو مستخدم على نطاق واسع. يُنظم استخدام التقييم الاستراتيجي البيئي لدى جميع الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير تقريباً، إلى جانب الالتزام بالتقييم البيئي العابر للحدود، سواء وفقاً للقانون الوطني أو اتفاقية تقييم الأثر البيئي في إطار عبر حدودي (اتفاقية إسبو) أو التوجيه الإطاري للاستراتيجية البحرية للاتحاد الأوروبي.
- يبدو أن المخاطر وحالات الطوارئ تشكل مصدر قلق كبيراً للأغلبية العظمى من الأطراف المتعاقدة المقدمة للتقارير التي وضعت خطط طوارئ/حالات استثنائية وطنية. يجدر التنويه إلى التقدم المحرز في إطار دمج تغير المناخ في الاستراتيجيات الساحلية والبحرية ونُظم التخطيط. ومع ذلك، لا يزال هناك مجال كبير لتعزيز المرونة وقدرة الساحل على التكيف مع التغيرات، في المقام الأول، لارتفاع مستوى سطح البحر.
- ويمثل تعزيز الوعي والتثقيف والتدريب والتعاون الدولي أمراً مهماً لإحراز تقدم من خلال نهج معقد مثل الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. ويُنظر ليوم الساحل المتوسطي السنوي بوصفه حدثاً رئيسياً لزيادة الوعي في حين تلعب توجيهات الاتحاد الأوروبي (مثل التوجيه الإطاري للاستراتيجية البحرية) والاستراتيجيات (مثل إستراتيجية الاتحاد الأوروبي حول منطقة البحر الأدرياتيكي والبحر الأيوني) وأدوات التمويل (مثل برنامج شبكة المدن الأورومتوسطية لقيادة المشروع الأفقي للبرنامج الأوروبي) بالإضافة إلى المبادرات الممولة من مرفق البيئة العالمي كلها دوراً فعالاً لتعزيز التعاون.